

الأستاذ تشام فاروق
كلية العلوم الاقتصادية
علوم التسيير، العلوم التجارية
جامعة وهران السانية
الجزائر

الفاكس: 0021341416647
0021341410157
0021341416340
0021341419161

الهاتف: 0021341416954

tfarouk6@caramail.com : E. Mail

بحث مقدم من أجل المشاركة في المؤتمر العلمي الأول حول

" اقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير "

كلية العلوم الاقتصادية والإدارية الجامعة التطبيقية

عمان - الأردن

عنوان البحث

العولمة المالية وأثارها على القطاع المصرفي
والنمو الاقتصادي في البلدان العربية

عناصر البحث :

- هدف الدراسة
- منهجية الدراسة
- المقدمة
- مفهوم العولمة
- العولمة المالية
- حدود العولمة المالية
- فوائد العولمة المالية
- قيود العولمة المالية
- المتغيرات الأساسية للعولمة المالية
- القوى التي تدفع العولمة المالية
- العولمة المالية : إيجابياتها ومخاطرها
- أثر العولمة على الأسواق المالية العربية
- آفاق الأسواق المالية في الدول النامية في ظل العولمة
- أداء الأسواق المالية العربية لسنة 2001
- آفاق وتحديات القطاع المصرفي العربي
- الخاتمة
- المراجع

هدف الدراسة:

تدخل هذه الورقة البحثية من أجل المشاركة في المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، بجامعة العلوم التطبيقية - عمان الأردن حول :

" إقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير "

وذلك بتاريخ 12-14 / 05 / 2003.
وسنحاول من خلال هذا البحث إبراز أهمية الأسواق المالية، والقطاع المصرفي العربي في تحريك عملية النمو الاقتصادي لهذه الدول، وخاصة ونحن في ظل ما يسمى بالعولمة الاقتصادية.

المنهجية :

إن هذه الدراسة قد اعتمدت على المنهجية التحليلية ومن خلالها تم التوصل إلى النتائج.
تبدأ هذه الورقة البحثية بجانب نظري عن العولمة بصفة عامة ثم العولمة المالية بصفة خاصة وهذا بدراسة جذورها وأسباب ظهورها ثم حدود هذه العولمة المالية، إضافة إلى المنافع ، والمخاطر التي تجلبها هذه الأخيرة إلى الدول، ونختم الجانب النظري بدراسة قيود العولمة. بعد ذلك ننتقل إلى دراسة العولمة والقطاع المالي والمصرفي للدول العربية وهذا بمعرفة آثارها على الأسواق المالية العربي وكذلك آفاق هذه الأخيرة، ثم ننتقل إلى محاولة معرفة أداء الجهاز المصرفي، والأسواق المالية العربية لسنة 2001 بمعطيات حقيقية للتمكن من الدراسة.
وفي الأخير نختم هذا البحث بذكر آفاق وتحديات القطاع المصرفي العربي في السنوات القادمة وتماشيا مع معطيات الاقتصاد العالمي الراهن.

مقدمة :

تشير التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي إلى زيادة في حجم ونوع معاملات السلع والخدمات العابرة للحدود، وتعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية، مع سرعة انتشار التكنولوجيا. حيث أصبحت القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم تترتب عليها نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في أجزاء العالم الأخرى، وقد اهتم الاقتصاديون بهذه الظاهرة وفسروها على أساس أنها ما يصطلح على تسميته بالعولمة.

وقد ساهم في تجلي ورسوخ هذه الظاهرة بشكل ملفت للانتباه، مجموعة من العوامل كالنقد التكنولوجي وما نجم عنه من سرعة وانخفاض في تكلفة النقل والاتصالات. كما كان للنمو السريع الذي عرفته الأسواق المالي العالمية، وكذا عولمة الأنشطة المشترك في كل من التصنيع والخدمات مع النمو المتسارع للاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي دورا هاما في إبراز ظاهرة العولمة.

وينجم عن العولمة الكثير من التحديات للدول النامية، فهي تمثل بالنسبة لها سلاحا ذو حدين، حيث تعتبر لها فرص للمزيد من النمو ولكن في نفس الوقت تطرح أمامها مخاطر تتمثل في مزيد من التهميش. يرى بعض الاقتصاديين أن زيادة تكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي قد تمثل أهم فرص لزيادة رفاهيتها في الأجل الطويل، وذلك عن طريق الاستفادة من مزايا التخصص وتوسيع نطاق الأسواق عن طريق التجارة، هذا بالإضافة إلى إمكانية تعبئة المدخرات المالية وزيادة المنافسة بين الشركات. لكن في المقابل تستطيع الدول المتقدمة الهيمن على الدول النامية لعدم قدرة هذه الأخير على منافستها في مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعي والسياسية والمالية والتكنولوجية والثقافي، وبالتالي فإن كل هذا من شأنه أن يكرس نظام التبعية ويؤدي إلى استغلال ثروات، وقدرات الدول النامية وتوظيفها لصالح الدول الرأسمالية القوية المتقدمة.

لقد ظهرت العولمة نتيجة لتحرير الأسواق المالية في كل الدول المصدرة والمتلقي لها، حيث قامت كثير من الدول النامية بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود، وقد دعم هذا الاتجاه التوجه العالمي في إطار اتفاق جولة الأوروغواي لتحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، وإزالة القيود التي تحول دون تدفق رؤوس الأموال. وقد تترتب على ذلك نشأة أسواق جديد ليس لها تواجد جغرافي طبيعي كما هو الحال بالنسب للبورصات التقليدية، وإنما تجمعها شبكات الكمبيوتر المتصلة ببعضها البعض. كما أدى انخفاض تكاليف المعاملات وإحداث أدوات جديدة إلى نمو كبير في المعاملات المالية الخارجي.

I / مفهوم العولمة :

احتلت العولمة حيزا كبيرا في التطور العالمي على جميع المستويات، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، والسياسي،، إلخ وبالرغم من ذلك فإن الأدبيات الاقتصادية قد أبدت تباينا في الآراء في تحديد مفهوم العولمة، والتي يمكن أن نذكر منها :

تتمثل العولمة من وجهة نظر هريسي في الاهتمام بصفة عامة بزيادة تدويل الإنتاج والتوزيع والتسويق للسلع والخدمات، كما تمثل في التطورات التي لها تأثير عميق على موضوع الاقتصاد ككل والاقتصاد الدولي بشكل خاص. بينما ينصرف مفهوم العولمة عند الإنكاد إلى زياد تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال، كما زاد من عمليات العولمة وحفزها التقدم في النقل والاتصالات، وتحرير وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال والتجار على المستويين المحلي والدولي.

أما إسماعيل صبري عبد الله فيستخدم مصطلح الكوكبة بدلا من العولمة اعتمادا على الكلمة الإنجليزية GLOBAL بمعنى الكرة الأرضية وليست كلمة العالم WORLD والمقصود هنا التداخل الواضح بين الأمور الاقتصادية والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك دون اعتبار يذكر للحدود السياسية للدول أو الانتماء لوطن محدد، أو الولاء لدولة معينة دون غيرها من الدول، وهي درجة من تطور النظام الرأسمالي العالمي ويعتبرها فتح الله ولعلو تعجيلا وترسيخا لظاهرة التدويل من خلال تغيير نوعي لهذه الأخيرة وارتفاع في وتيرة الحركة الدولية ضمن تصاعد وتكثيف المنافسة.

ويرى دانيغ Dunning بأن العولمة عبارة عن تضاعف الروابط بين المجتمعات والدول بشكل ينظم ويرتب نظام الاقتصاد الحالي. كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تفرز القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم.

ويرى مهدي الحافظ عدم تبلور الفكر والمفهوم العلمي للعولمة لأسباب عدة، منها الخضوع إلى منهج ذاتي في التحليل ورغبة في تزكية مسلمات إيديولوجية معينة. بالإضافة إلى إغفال أو غض النظر عن معطيات أو وقائع جديد في عملية التطور التي من شأنها أن تكون أساسا جوهريا لنشوء العولم واتساعها.

1) العولمة المالية :

في الفترة الممتدة ما بين 1960 - 1970 ، كانت حركة رؤوس الأموال تتم عن طريق البنوك وتوجه أساسا عبر محور شمال جنوب . بداية من سنة 1982 ومع انفجار أزمة الديون الكبيرة أخذت تدفقات رؤوس الأموال مسارا آخر بحيث اتجه معظم الملاك إلى استثمار أموالهم في الولايات المتحدة مما ساهم في تمويل العجز المزمن الذي كانت تعاني منه وهذا عن طريق سندات قامت

بإصدارها وتتميتها على حساب القروض الأوروبية الكلاسيكية ومن ثم شهدت تطورا مذهلا إلى غاية السنوات الأخيرة .

ولقد أدى ارتفاع احتياجات تمويل الولايات المتحدة بالتزاوج مع الفائض الجاري لليابان وألمانيا إلى غاية 1991 وكل الدول المصنعة إلى فتح نظمها المصرفية وتوفير مرونة أكبر بغرض رصد أكبر حصة من رؤوس الأموال المتوفرة على المستوى العالمي.

ولقد لعبت الحركية التي ميزت مختلف المجتمعات الأوروبية في الفترة الأخيرة في خلق سوق أوروبية موحدة حيث كانت لهذه السوق الأثر الإيجابي في تفضيل معظم الدول الغنية وخاصة دول الخليج العربي توجيه أموالها إلى مختلف بنوك دول السوق الأوربي المشتركة بهدف جلب التكنولوجيا الحديثة (تكنولوجيا الإعلام الآلي والاتصالات) وتحفيز الخبرات الأوروبية للعمل على إبداع نظم جديد للتسيير المالي (طرق جديدة في مفاوضات العقود، تطوير تغطية أو ضمان خطر الاستثمار الخارجي) وتدويل تسيير الإدخار المحلي (أموال المعاشات وشركات التأمين في الدول الأنغلو سكونية).

كل هذا وإنه حتى بداية هذه العشرية نلمس أن الدول المتقدمة قد بدأت تساهم في حركة رؤوس الأموال العالمية أو بعبارة أخرى العولمة المالية. استنادا إلى البنك العالمي فإن تدفق رؤوس الأموال نحو البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) كانت بوثيرة 20 % في السنة وذلك من سنة 1990 إلى غاية 1994 لتصل إلى 256 مليار دولار ولكن قد عرفت التدفقات المالية الموجهة للبلدان المتطورة ارتفاعا قَدْرَ ب 15 مرة من سنة 1986 ليمثل نسبة الثلث من مجموع التدفقات الموجهة لمختلف بورصات العالم في سنة 1994 وكانت تقَدْرَ ب 7.9 % سنة 1986.

I جذور وأسباب ظهور العولمة :

I.1 ارتفاع اختلال التوازن في موازين المدفوعات:

لقد أدى نمو احتياجات التمويل الخارجية للولايات المتحدة مسايرة مع الارتفاع الدائم للفائض الجاري لليابان والاتحاد الأوربي إلى تحفيز نمو التدفقات المالية العالمية، وكانت هذه الوضعية تعكس مدى تدني الادخار الوطني في الولايات المتحدة بينما نسجل ارتفاع معدل الادخار في اليابان وهذا ما جعل رؤوس الأموال تتجه إليها دون نسيان دول الاتحاد الأوربي.

في نفس الفترة كانت الأرصدة الجارية للدول النامية تعرف تدهورا كبيرا في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات مع وجود فرق كبير في النمو بينها وبين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE).

2.I إرادة السلطات العمومية فتح نظمها المالية:

اتسمت هذه الإرادة بمراقبة المبادلات وتصاعدها منذ 1979 في المملكة المتحدة، من 1980 إلى 1985 انتشرت هذه العملية في اليابان كما مسّت فرنسا سنة 1990.

3.I حركية المجتمعات:

استقبلت معظم فئات المجتمع الأوروبي خلق سوق موحدة بارتياح كبير وهذا لأنه سيسهل عليها حرية تنقل الخدمات والأشخاص دون أن ننسى حرية تبادل رؤوس الأموال بين مختلف الدول الأعضاء.

4.I تحويل التكنولوجيا (الإعلام الآلي وتكنولوجيا الاتصالات):

ساهمت التكنولوجيا المتطورة بما فيها الإعلام الآلي والاتصالات في خلق ما يسمى بعولمة الأسواق وقد سمحت أيضا بتخفيض أعباء العمليات التي تخص الخدمات بالدرجة الأولى وسرعة انتقال وتداول وإمكانات تنفيذ تحويلات مباشرة عن طريق عمليات التحكيم. نستطيع القول أن النظام المالي العالمي الحالي يعمل 24 س/24 دون توقف.

5.I الإيداع المالي:

لقد أدخل هذا العنصر الهام على المستوى العالمي عن طريق تطوير طرق جديدة في المفاوضات لإبرام الصفقات وخلق فرص تمويل جديدة عوضا عن انتظار القروض الأوروبية الكلاسيكية التي تمتاز بعدم المرونة وتستهلك وقتا كبيرا.

I.I أهم العوامل المؤثرة على الحركات الدولية لرؤوس الأموال:

1.I.I تسبيقات المردود الحقيقي على الأصول المالية:

يجب أن تكون الفوائد مثيرة للاهتمام أي محفزة مقارنة مع الدول التي تشجع اشتراكات جديدة وهذا طمعا منها في الحصول على الزيادات المرتقبة المتعلقة بانخفاض معدل الفائدة على المدى القريب في أسواق الأسهم مما يجعل الإمكانات الاقتصادية بصفة عامة تنخفض بانخفاض المعدلات وهنا تتشكل لدينا مجموعة من المؤسسات ذات خصائص مرتبطة بذاتها حيث تلعب دورا هاما باعتبارها المحرك الأساسي لأي اقتصاد. لكن في أسواق الأسهم نلاحظ بأن هناك مردودية أكبر بالنسبة للأسهم ذات الاستحقاق على المدى المتوسط والطويل مقارنة مع السندات.

2.I.I خطر الصرف:

من الواضح جدا أن المستثمرين يستثمرون ويحاولون قدر الإمكان تجنب خطر الصرف وذلك بتوظيف أموالهم في عقارات لتفادي تدهور قيمة أي عملة ممكنة.

3.I.I حدود العولمة المالية:

نحن بعيدون جدا عن السوق العالمي لرؤوس الأموال لأنها سوق غير منتهية لأنها تشتغل دون توقف وتتمتع بسرعة المبادلات وكثرتها، تتميز البلدان التي تمر

بمرحلة انتقالية أو في طور النمو بنظم بنكية مغلقة لا تتماشى والتطورات الحاصلة في الأسواق المالية العالمية وهذا ما يجعل العولمة محدودة ومقيّدة لا تصل إلى هذه البلدان على الأقل في الوقت الراهن مما يولد لديها قلة تدفق رؤوس الأموال الدولية بشكل مكثف.

من جهة أخرى يبقى المستثمرون يفضلون اكتساب أصول محلية متخلين بذلك عن المغامرة و الاستثمار في الأسواق الخارجية بدعوى عدم معرفتهم بتلك الأسواق وعدم تعودهم عليها.

أيضا من بين العراقيل التي تحول دون ارتقاء حركة رؤوس الأموال بشكل كبير، وهو الجانب الجبائي الذي يعتبر الهاجس الأول لكل المؤسسات.

عادة ما تفضل المؤسسات الدولية استثمار أموالها في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وهذا راجع لما توفره أسواقها من تكنولوجيا متطورة ورشادة تسيير الموارد المالية واحتوائها على خبرات قادرة على التكيف مع أي وضع جديد ولها قدرة فائقة على الإبداع في هذا المجال.

4.II فوائد العولمة المالية:

تسمح العولمة المالية لبعض البلدان التقليل من عجز ميزانها الخارجي ولو بصفة مؤقتة هذا ما سيسمح بدوره مع مرور الوقت بالتقليل من الفوارق بين النظم المالية المحلية والنظام المالي العالمي أي إذا تعرّض أي بلد إلى هزة أو أزمة اقتصادية عنيفة يكون بمقدوره مواجهتها أو التقليل من الخسائر التي قد تتجم عنها وذلك بتفادي الخفض المفاجئ من الاستهلاك الداخلي. وبالنسبة للبلدان ذات فائض في موازينها الخارجية فإن العولمة المالية تعطي لهذه الدول فرصة أكبر لاستثمار مداخلها فإذا أخذنا الدول المنتجة للنفط فإن العولمة الاقتصادية ستمكنها من خلق ثروات بتوظيف أموالها في الخارج والاستفادة منها في حالة فقدان الثروة البترولية أو نذرتها.

دون أن ننسى بأن العولمة المالية تعطي لهذه الدول حيزا أكبر لتسيير رؤوس أموالها بصفة دائمة وعقلانية على مدار السنة وبذلك التحكم في التوازنات الخارجية .

قد سمحت العولمة المالية كذلك بتوزيع الأصول الدولية وهذا ما تنص عليه

نظرية تسيير حافظة البنوك وتنويع مواردها المالية للعالمين TOBIN et MARKOWITZ التي تؤكد على أن الحصول على حافظة متنوعة من السندات تعدّ افضل استراتيجية لضمان أكبر مردود ممكن مع أقل خطر محتمل، وبطبيعة الحال فإن تنوع الأصول الدولية تستجيب لهذا الهدف المنشود طبقا لهذه النظرية.

لقد شكّل هذا التنوع في الأصول الدولية واختلاف الموارد المالية العالمية قفزة نوعية في المجال المصرفي العالمي وكان له الأثر الإيجابي، بحيث سمح بظهور منافسة بين مختلف الدول والمنظمات المصرفية العالمية مما شجّع هذا على تطوير النظم المصرفية بصفة متسارعة وأثمر هذا التقدّم بتوسيع الشبكة المصرفية العالمية وسرعة المبادلات الاقتصادية والتجارية.

لقد شكّل هذا التنوع في الأصول الدولية واختلاف الموارد المالية العالمية قفزة نوعية في المجال المصرفي العالمي وكان له الأثر الإيجابي، بحيث سمح بظهور منافسة

بين مختلف الدول والمنظمات المصرفية العالمية مما شجّع هذا على تطوير النظم المصرفية بصفة متسارعة وأثمر هذا التقدم بتوسيع الشبكة المصرفية العالمية وسرعة المبادلات الاقتصادية والتجارية.

III. قيود العولمة المالية:

1.III تدهور الوضعية الخارجية الصافية للولايات المتحدة:

يجب أن تسير الطلبات على الأموال الأجنبية عن طريق قدرة البلدان المستدينة على توفير موارد مالية في آجال لاحقة وضمن تدفق رؤوس أموال كافية بغرض تسديد ديونها وذلك يتم بتكثيف صادراتها وترقيتها، بعبارة أخرى يجب أن يتوفر لدى البلد المستدين مبالغ مالية للفوائض الجارية وتكون مساوية للقيمة الآنية للوضعية الخارجية لهذا البلد أو مجموع ديونه الأجنبية، لكن من الملاحظ أن العولمة المالية قد تسببت في تدهور واختلال الوضعية الصافية للولايات المتحدة.

2.III الاختلال المالي المحتمل:

منطقياً قد تساهم حركة رؤوس الأموال الدولية في الرفع من قدرات الأسواق المالية ولو مؤقتاً. بمجرد تغيير طفيف في النقاط أو النسب المئوية في الهياكل المتعددة العملات، نلاحظ انجذاب عدة مستثمرين دوليين نحو إحدى الهياكل السابقة مما قد ينتج عنه تدفق عشرات الدولارات على الشكل المألوف وقد يشهد في الغالب سوق الأسهم والسندات نفس المصير، ويمكن تفسير ذلك على أنه أي تغيير يطرأ على معدل الفائدة سواء بالزيادة أو النقصان سيؤثر على أسواق الأسهم والسندات وهذا بإعادة توظيف أموال المستثمرين وذلك عن طريق اللجوء إلى هيئات التحكيم الدولي في حالة حدوث بعض النزاعات (رفض تحويل أموال مثلاً) مما يشكل صعوبات ومشاكل لدى الدولة المستضيفة للمستثمرين الأجانب. وقد حدث هذا سنة 1994 في أغلب أسواق السندات للدول المصنعة نتيجة ارتفاع المعدلات الأمريكية في بداية السنة.

ونستطيع ملاحظة نفس الظاهرة عند حدوث بيع مكثف للأصول في البلدان الصاعدة (الناشئة) وأبرز مثال على ذلك هي الأزمة التايلندية في صيف 1997.

III. 3 التفاؤل المفرط لبعض البلدان الصاعدة في الأسواق المالية:

تتمتع الأسواق الصاعدة بسرعة في النمو وتوسع أكبر في الإمكانيات وهذا لعدة أسباب نذكر منها :

- قلة عمق وتشعب الأسواق المالية.
- عدم مصداقية السياسة الاقتصادية لتلك البلدان.
- قلة التنوع من حيث المنتجات والخدمات المالية (غياب سوق السندات)
- حركة المعدلات قصيرة الأجل تتغير بسرعة في سوق الأسهم.
- حساسية اقتصاد هذه البلدان إلى التطورات التي تطرأ على الأسواق العالمية (أسعار المواد الأولية مثلاً).
- القدوم المكثف للمستثمرين الجدد من مختلف الدول.
- الارتفاع السريع في سيولة البورصات وانتقال هذه المعلومات بسرعة كبيرة مما أدى إلى ارتفاع مؤشرات هذه البلدان.

- نقص وعدم توفر الهيكل المؤسسي والقانوني والقضائي لحماية المستثمرين والمدخرين.

- قد تخلق عملة مغايرة للعملة الوطنية خطر صرف بالنسبة للمستثمرين مما يجعلهم يفضلون اكتتاب الأسهم والسندات بعملة البلد المستضيف لتفادي أي نوع من الأخطار الممكنة في هذا المجال.

IV. المتغيرات الأساسية للعولمة المالية:

في سنوات الثمانينات قامت السلطات العمومية للدول المصنعة بسنّ قوانين منظمة وقواعد تسمح بالمرور بمرحلة انتقالية من اقتصاد يعتمد على الاستدانة إلى اقتصاد مرتكز على رؤوس الأموال سواء كانت محلية أو أجنبية ويمكن تلخيص كل سوق منها في الجدول التالي:

اقتصاد الديون واقتصاد رؤوس الأموال.

اقتصاد رؤوس الأموال	اقتصاد الاستدانة
- ادخار مالي متطور	- ضخامة الأسواق المالية
- ترجيح التمويل عن طريق الاشتراكات	- ترجيح التمويل عن طريق سيولة
- فتح الأسواق على رؤوس الأموال	الادخار قصير الأجل
- الأجنبية وفتح الباب أمام الاستثمارات الخارجية.	- ترجيح التمويل الموجه عن طريق
- سوق مالي موحد	وساطة البنوك
	- غلق الأسواق المالية وعدم افتتاحها

الهدف من سن هذه القوانين هو الحد من دور البنوك كوسيط في ضمان عملية تمويل مختلف المشاريع وذلك بتطوير التمويل المباشر دون اشتراك البنوك بين المقرضين والمقترضين عن طريق خلق أسهم وسندات، هذا ما قام به François CHESNAIS عبر ثلاث مراحل :

- من 1960 إلى 1980 التدويل المالي غير المباشر للنظم المالية الوطنية أو تمويل القروض ذات توجهات خاصة (قروض الاستغلال، قروض للسكن.... إلخ).

- من 1980 إلى 1985 المرور الآني عن طريق التمويل عبر السوق المالي والاتصال بين مختلف النظم الوطنية عن طريق تحرير الأسواق المالية.

- من 1986 إلى 1996 توسيع الأسواق المالية وخلق هيئات التحكم المختلفة ودمج مختلف الأسواق العالمية بما في ذلك أسواق الدول الصاعدة وأسواق بلدان العالم الثالث.

يوجد هناك خمس عوامل أساسية ساهمت في تطور العولمة المالية بشكل ملفت للانتباه يمكن إدراجها على النحو التالي:

IV. 1 هيكل السوق المالية :

في اقتصاد يعتمد على الاستدانة (أي الممول الأساسي له هي القروض البنكية على المدى الطويل) نقص في سرعة المبادلات وإبرام الصفقات الاقتصادية هذا ما جعل معظم الدول التي انتهجت هذا النوع من التخطيط إلى اللجوء في الوقت الحالي إلى الاعتماد في تمويل مؤسساتها إصدار أسهم وسندات وإصدار الأوراق النقدية لضمان التمويل للمدى القصير وهذه العملية تشبه لحد كبير العمليات التي

قامت بها السلطات العمومية وهي تحويل الديون العمومية إلى سندات وأوراق مالية قابلة للتداول.

2.IV تغيير القواعد، عدم دفع التعويضات وإعادة توظيف الأموال:

تعتبر مشاكل الاستدانة المفرطة وتمركز جل التدفقات المالية في المجموعة الثلاثية (Triade) المتكونة من الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، واليابان من أهم العوامل التي أدت بالنظام المالي إلى تعويض القروض المألوفة حيث قام الاتحاد الأوروبي سنة 1993 بمراقبة الصرف وتغيير عدة قوانين وقواعد كانت قد أصدرتها في مرحلة سابقة 1983-1984 مما عُدَّ مرحلة هامة في سبيل إنشاء سوق مالية موحدة.

3.IV تحويل الديون العمومية:

لقد أصبحت أسواق الأسهم والسندات العمومية أسواق عالمية، فبالنسبة لفرنسا قد مرت إصدارات الأسهم والسندات من 56% إلى 75% سنة 1993 حيث كانت تمثل الديون العمومية للولايات المتحدة الأمريكية 120 مليار دولار في اليوم سنة 1993 وبلغت هذه الديون نسبة 39% من مجموع الديون العمومية لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، هذه التطورات مرتبطة بتحويل الديون العمومية إلى أسهم وسندات قابلة للتداول لأنها قد تشكل بالنسبة للمؤسسات المقرضة مصدر تمويل هام لأنها تقوم بتجميع هذه الديون على شكل أسهم وسندات وإعادة بيعها على شكل أوراق مالية للمستثمرين الأجانب، بهذه الطريقة إذن في سنة 1992، 38% من الديون العمومية الفرنسية أصبحت ملكا لمستثمرين غير مقيمين في فرنسا.

4.IV توظيف الأموال لغرض المضاربة:

لقد أدت الأزمات البنروليتتين عام 1973 و 1979 - 1980 في غالبية الدول المصنعة إلى خلق انخفاض محسوس ف معدل ادخار العائلات وارتفاع احتياجات التمويل الخاصة بالإدارات العمومية.

قادت هذه الوضعية معظم المؤسسات إلى إعادة توظيف أموالها في الأسواق المالية التي كانت توفر أرباحا مغرية مقارنة بالمغامرة والاستثمار في مجال الإنتاج الذي يتصف بنقطتين أساسيتين تُثير مخاوف مواجهة المجهول وخطر عدم التأكد :

- انخفاض وتيرة الطلب وارتفاع تسديد معدلات الفائدة أو الفوائد لديونها.
- ضعف أرباح الأموال الموظفة في عملية الإنتاج مقارنة مع توظيفها في الأسواق المالية التي تدر أرباحا أكبر في وقت أقصر.

5.IV إعادة استثمار الأرباح :

أحد أكبر اهتمامات الشركات المتعددة الجنسيات هو إعادة توظيف أرباح فروعها في الدول المستضيفة وكان هذا الشعاع هو الموجه لها بحيث أنه على الأقل 30% من الاستثمارات المباشرة الأجنبية تركزت في الولايات المتحدة سنة 1994، وكانت 70% الأخرى من نتيجة الأرباح المحققة من طرف الفروع الخارجية للشركات المتعددة الجنسيات، فيما يخص إعادة توظيف أرباح هذه الشركات فقد مثلت في المجموع 69.3% من الاستثمارات الخارجية المباشرة للولايات المتحدة.

أما بالنسبة للمؤسسات اليابانية فإن حصة الاستثمارات الخارجية الممولة من طرف 53.7 % سنة 1993.

ونسجل أن الشركات المتعددة الجنسيات تمول استثماراتها الخارجية باعتمادها على الادخارات المحلية للبلد المُستضيف والأرباح المحققة من طرف فروعها. في سنة 1968 لاحظت اللجنة الأوروبية الاقتصادية لدى الأمم المتحدة أن فروع الشركات الأمريكية المستثمرة في الخارج تستطيع قهر منافسيها الأوروبيين وتوجيه الموارد المتوفرة إلى المناطق ذات الاستثمارات المنتجة. إذا كان الادخار مشكل في إطار حدودي معين فإن توجيهه سيكون ضمن هذه الحدود ولكن رؤوس الأموال المستثمرة الخارجية في إحدى فروع الشركات العالمية تصبح فاقدة الجنسية، بمعنى آخر فإنها تحت تصرف النظام المالي العالمي وتكون عابرة للدول مما يجعل منها أداة فعالة في خدمة الاستثمارات الخارجية المباشرة.

حصة الأرباح المستثمرة بالنسبة لمجموع الاستثمارات (حسب المنطقة والنشاط بالمليار دولار)

1994			1993			
أ/ب x 100	الأرباح الموظفة ب	الاستثمارات المباشرة أ	أ/ب x 100	الأرباح الموظفة ب	الاستثمارات المباشرة أ	
69.3	33.0	47.7	42.4	30.2	71.3	جميع المناطق
75.6	03.2	04.3	52.2	01.7	03.2	كندا
70.0	10.7	15.3	31.6	12.8	40.6	أوربا
71.1	11.2	15.7	50.9	08.6	16.9	أمريكا اللاتينية
59.6	06.9	11.6	69.8	06.1	08.8	آسيا والمحيط الهادي
43.4	01.2	02.8	46.0	02.5	05.3	البتترول
67.6	16.8	24.8	64.6	12.5	19.3	المنتجات المصنعة
74.9	15.0	20.1	32.8	15.3	46.7	نشاطات أخرى

تجد الشركات المتعددة الجنسيات سهولة كبيرة في التعامل مع فروعها حيث تستطيع استقبال شركاء جدد وولوج بذلك شروط جديدة على المستوى العالمي.

القوى التي تدفع العولمة:

تنامت الروابط خلال العقدين الماضيين بين الأسواق المالية في العالم وحققت العولمة المالية منافع كبيرة للاقتصادات الوطنية وللمستثمرين والمدخرين، ولكنها غيرت أيضا هيكل الأسواق، وخلقت مخاطر وتحديات جديدة للمشاركين في الأسواق ولصانعي السياسات.

ومنذ ثلاثة عقود ربما كان رجل الصناعة الذي ينشئ مصنعا جديدا يصادف ما يعوقه عن الاقتراض من بنك محلي. أما اليوم فتتوافر له إمكانيات كثيرة للاختيار

بينها، فهو يستطيع التسويق في أنحاء العالم للحصول على قرض بسعر الفائدة الأقل، والاقتراض بالعملة الأجنبية بشروط أكثر جاذبية من القروض المحلية، ويستطيع إصدار أسهم وسندات سواء في أسواق المال المحلية أو الدولية، ويستطيع أن يختار من مجموعة متنوعة من المنتجات المالية التي ترمي إلى مساعدته في توكي المخاطر المحتملة بل يستطيع أيضا أن يبيع أسهما لشركة أجنبية. ويتيح إلقاء نظرة على كيفية حدوث العولمة والشكل الذي تتخذه للتعرف على منافعها وكذلك على المخاطر والتحديات التي ولّدتها.

ما الذي أدى إلى عولمة التمويل؟ هنا تبرز أربعة عناصر أساسية:

فقد جعلت أوجه التقدم في تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر من الأيسر للمشاركين في الأسواق وسلطات كل بلد جمع وتجهيز المعلومات التي يحتاجون إليها لقياس ورصد وإدارة المخاطر المالية، وتسعير وتداول الصكوك المالية الجديدة المعقدة التي تطورت في الأعوام الأخيرة، والتعامل مع سجلات الصفقات المنتشرة عبر المراكز المالية الدولية في آسيا وأوروبا ونصف الكرة العربي.

وقد أحرزت عولمة الاقتصادات الوطنية تقدما كبيرا كمنشأ اقتصادي عيني في مجالات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار المادي، وانتشرت في بلدان أو مناطق مختلفة، فاليوم يمكن صناعة مكونات جهاز التلفزيون في بلد ما وتجميعها في بلد آخر، وبيع المنتج النهائي للمستهلكين في أنحاء العالم. وقد أنشأت شركات جديدة متعددة الجنسية وكل منها تنتج وتوزع سلعها وخدماتها من خلال شبكات منتشرة عبر العالم، في حين توسعت الشركات المستقرة المتعددة الجنسيات دوليا بالاندماج في شركات أجنبية أو حيازتها، وقد خفضت بلدان كثيرة من الحواجز أمام التجارة الدولية، وازدادت بدرجة كبيرة أمام تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود. وبلغ متوسط نشاط الصادرات العالمية من السلع والخدمات ما قيمته 2.2 مليار دولار سنويا خلال 1983 - 1992 وازداد بأكثر من ثلاث مرات بما يقدر بـ 7.6 مليار دولار في 2001. وقد حفزت هذه التغييرات على الطلب على التمويل عبر الحدود وعززت خلق مجمع دولي متحرك من رأس المال والسيولة، استنادا إلى التحرر المالي.

وقد حفز تحرير الأسواق الوطنية المالية والرأسمالية، مقترنا بالتحسينات السريعة في تكنولوجيا المعلومات وعولمة الاقتصادات الوطنية، الابتكار المالي كما حفز تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود. وكانت عولمة الوساطة المالية جزءا من الاستجابة للطلب على آليات للوساطة في التدفقات عبر الحدود، وكانت عولمة الوساطة عنصرا هاما أدى إلى خفض الحواجز أمام التجارة في الخدمات المالية والقواعد المحررة التي تحكم دخول المؤسسات المالية الأجنبية إلى أسواق رأس المال المحلية. وقد بلغ إجمالي تدفقات رأس المال في العالم عام 2000 ما قيمته 7.5 تريليون دولار، وهو ما يمثل زيادة تبلغ أربع مرات ما كانت عليه 1990 إلى نحو 1.2 تريليون دولار في عام 2000.

وازدادت المنافسة بين مقدمي خدمات الوساطة نتيجة للتقدم التكنولوجي والتحرر المالي، وقامت السلطات التنظيمية في كثير من البلدان بتغيير القواعد التي تحكم

الوساطة المالية كي تتيح لعدد أكبر من المؤسسات تقديم خدمات مالية وظهرت فئات جديدة من المؤسسات المالية غير المصرفية، بما في ذلك مؤسسات الاستثمار، وشركات الأوراق المالية. وبدأت بنوك الاستثمار، وصناديق ضمان الأموال، وشركات التأمين، وخاصة شركات تمويل التجارة، وحتى الشركات السلوكية واللاسلكية، ومؤسسات البرمجيات، وشركات الأغذية في تقديم خدمات تماثل تلك التي تقدمها البنوك عادة.

V. العولمة المالية إيجابياتها ومخاطرها:

تشكل العولمة المالية عدة إيجابيات ومحاسن من بينها: تحرير حركة رؤوس الأموال التي سمحت لبعض البلدان التخفيف من حدة نقص السيولة المالية ولو بشكل مؤقت والحد من المنافسة غير الشرعية المطبقة من طرف الدول على المقترضين الخواص والتحكم في الطلب عبر الزمن.

ومن جهة أخرى فقد ساعدت العولمة المالية على تحرير الأسواق المالية الدولية وضمن بذلك موارد مالية أكبر وتوسيع مجال توظيف الأموال الدولية وتوفير سيولة مالية دائمة وساهمت أيضا في تسارع نمو التدفقات المالية العالمية عن طريق نقل المعلومات الخاصة بأسعار الأصول والخفض من تكاليف التمويل المتعلقة بالمنافسة بين مختلف المؤسسات المالية وتقديم التمويل المباشر.

لقد أدت العولمة المالية إلى التنوع في الصول الدولية مما نتج عنه محاولة تحديث النظم المالية وظهور منافسة قوية من أجل توظيف الأموال في مجالات مختلفة بين الدول وممثلي الأنظمة المالية وتعلقها بتنمية القدرات التنافسية لها.

مع كل المحاسن السابقة إلا أن العولمة المالية لا تخلو من بعض السلبيات إذ انها أفقدت الحكومة والسلطات العمومية السيطرة على الظواهر المالية المختلفة، واستبدال مختلف العملات الصعبة مع أخذ البلدان في عين الاعتبار تطور الطلب الخارجي على عملتها الوطنية بغرض تحديد سياستها النقدية.

من الصعب جدا على أي بلد الابتعاد عن مستوى معدلات الفائدة لشركائه الأساسيين، إلا بسبب الاضطرابات التي قد تمس معدل الصرف الناتج عن حركة رؤوس الأموال للمدى القصير، وقد تسمح أسواق التوظيفات المختلفة بالتحكم أحسن في توزيع الأخطار وتترك الفرصة لمختلف المتعاملين الأكثر تعاملًا مع الأسواق المالية تغطية أخطار خسائر محتملة.

يمكن ذكر خطر آخر للعولمة المالية والذي يتمثل في حركة رؤوس الأموال التي تخضع للمبادلات على مستوى السوق من خلال عمليات الصرف والتي تمثل 50 مرة قيمة التجارة العالمية للسلع والخدمات مما يؤثر سلبيًا في التوجهات الاقتصادية العالمية الحقيقية لكن هذا الخلل يكون نتيجة ظهور مستثمرين جدد يقومون برصد مبالغ مالية هامة لغرض المضاربة وإنشاء هيئات التحكيم المختلفة. بحيث يكون لهم القدرة على ضخ أموال محدودة للحد من خطر الخسائر في سوق السلع المختلفة واعتبار عامل المضاربة عنصرا من عناصر الاختلال المالي في الأسواق المنظمة، بعبارة أخرى إبرام عقود مؤجلة حيث تعد أدوات تمويل تسمح

بخلق وضعية المضاربة عن طريق استغلال سيولة نقدية ضعيفة على شكل ودائع مضمونة.

ويمكن قول نفس الشيء فيما يخص اختيارات الصرف أو الفوائد المدفوعة من طرف المشتري التي تمثل نسبة من 01 إلى 100% من الربح المتوقع. تتمتع الأسواق الصاعدة أيضا في اختلال التوازن المالي، وهذا راجع لنقص السيولة المالية في البورصات حيث تتميز بالتغير الكبير والسريع في مؤشراتنا وسرعة حركة رؤوس الأموال الخارجية.

في الأخير، نذكر بأن التدفق الضخم لرؤوس الأموال الخارجية قد يعرقل السياسة الاقتصادية لأي بلد، لأنها تنتج ضغطا يؤدي إلى ارتفاع معدل الصرف الحقيقي الذي يساهم في انخفاض مستوى المنافسة وإصدار كتلة نقدية كبيرة مما يسبب أحيانا ارتفاع مفاجئ في معدلات الفائدة الحقيقية والتي تعتبر معرقلا لبعض الأنشطة الاقتصادية.

أثر العولمة على الأسواق المالية العربية:

لا تعتبر الأسواق المالية العربية في منأى عن آثار العولمة، إلا أن بعض الباحثين يرون أن هذه الآثار سواء إيجابية أم سلبية كانت قد لا تكون كبيرة في المدى القصير. والسبب في ذلك، حسب رأيهم، هو تدني حجم الاستثمارات الأجنبية في الأسواق المالية العربية التي لم تكن مصدر جذب بصناديق الاستثمار العالمية، وذلك كونها أسواق حديثة نسبيا، كما وأن بعضها (الأسواق المالية لدول الخليج مثلا) لا تسمح للمستثمرين الأجانب بشراء الأسهم والسندات فيها. إضافة إلى أنها تفتقر إلى التنوع والعمق المطلوبين مما يؤثر على العائد على الاستثمار في تلك الأسواق. وما يؤكد عدم جاذبية الأسواق المالية العربية للمستثمر الأجنبي هو ضآلة حجم تدفقات المحافظ الأجنبية الذي بلغ حوالي 2.5 مليار دولار عام 1997، أي ما نسبته 18% من مجموع رأس المال الوافد إلى الوطن العربي.

هذا بالإضافة إلى أسواق الدول العربية قد حصلت على الأقل على 5% من مجموع ما حصلت عليه الأسواق الناشئة في العالم ككل في نفس السنة، وقد كان نصيب مصر مثلا من هذه التدفقات 1 مليار دولار، والمغرب 800 مليون دولار، فيما كانت حصة السعودية 20 مليار دولار أما الباقي فكان من نصيب الأردن وعمان والبحرين وتونس. ومن هذا المنطلق فإن الأسواق المالية العربية لم تتأثر بالأزمات المالية الدولية التي حدثت في المكسيك نهاية 1994، والأزمة المالية في جنوب شرق آسيا في عام 1997 والتي مازالت آثارها ممتدة حتى اليوم في الأسواق الناشئة والدول المتقدمة. أما على مستوى المدى الطويل فإن المؤشرات تشير بأن يكون هناك تأثير لأسواق المالية العربية بظواهر العولمة، وذلك بسبب انفتاح هذه الأسواق على الأسواق العالمية، ودخول أغلبية الدول العربية في الاتفاقات الدولية مثل : WTO, GATT, OECD وحتى يتسنى لهذه الأسواق مواجهة آثار العولمة ومحاولة الاستفادة من إيجابياتها والحد والتقليل من سلبياتها، فإنه أصبح إلزاما عليها القيام بمايلي:

1- تطوير أدائها الاقتصادي بما يؤهلها لاستقبال الاستثمارات الأجنبية التي تعود عليها بآثار إيجابية.

2 - تنويع وتعميق فرص الاستثمار في الأسواق المالية العربية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وتجنبها السيطرة والتحكم في مجالس إدارتها.

3- الاستفادة من الثروة المعلوماتية الحديثة.

4- مجابهة التحديات التي تواجه الدول العربية والمديونية الخارجية، التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية.

ومن خلال هذا التحليل فإنه يمكن القول أنه الأسواق المالية العربية المستعدة لمواجهة تحديات سياسة الانفتاح أن تنظر إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالخدمات المالية على أنها فرصة أكثر من كونها تهديد. وهذا يعني أن الأسواق المالية وكذا المصارف العربية مدعوة لتطوير قدراتها لمواجهة المنافسة الخارجية المتزايدة. ولا شك أن استمرار تحرر الأسواق المالية سيؤدي إلى فوائد هامة، وذلك من خلال تعزيز المنافسة في الأسواق المحلية والتي تؤدي إلى تحسين الأداء، تخفيض التكاليف، تقديم الخدمات المالية والمصرفية بجودة أعلى، بالإضافة إلى توفير مجموعة متنوعة من الخدمات المالية. ومن هنا فإن الأسواق المالية والمصارف العربية، والتي تكون أكثر حرصا على متطلبات عملائها، تستطيع الاستفادة بشكل أكبر من نقل التكنولوجيا والمهارات المتوفرة في المصارف الأجنبية، وبالتالي الدخول بحري أكبر إلى أسواق جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في حالة ما إذا كانت لديها خدمات منافس تستطيع تقديمها في هذه الأسواق.

إلا أن القلق الرئيسي المرتبط بتحرير الخدمات المالية يتمثل في الادعاء القائل بأن المؤسسات المالية الأجنبية هي أكثر كفاءة من المؤسسات المالية العربية وبالتالي تستطيع السيطرة تدريجيا على القطاعات المالية والمصرفية المحلية. ولكن هذا القلق ليس صحيحا دائما فالمؤسسات المالية الأجنبية قد تتميز في بعض الخدمات المصرفية الاستثمارية وفي التكنولوجيا وفي الصيرافة الخاصة، ولكن معرفة المؤسسات العربية لأسواقها المحلية وعلاقتها القوية مع عملائها سيوفر لها ميزة تنافسية كبيرة.

هذا بالإضافة إلى أن منظمة التجارة العالمية تسمح بتطبيق التحرير المالي على مراحل إذا ما احتاجت المؤسسات المالية إلى مزيد من الوقت لتكييف أوضاعها مع المنافسة الجديدة.

III. آفاق الأسواق المالية في الدول النامية في ظل العولمة

ترتب على العولمة الاقتصادية زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم، ولذلك فإن الدول النامية وخاصة الأقل نموا تواجه أوضاعا بالغة الصعوبة، منها انخفاض رصيد رأس المال البشري والعمالة الفنية، وعدم توافر البنية الأساسية وعدم سيادة الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الدين الخارجي، الأمر الذي نجم عنه عدم قدرة استفادة هذه الدول من العولمة. ومن هذه العوامل أيضا ضعف جانب العرض واعتماد هذه الدول على سلعة أو سلعتين في التصدير،

بالإضافة إلى التقلبات التي تلحق بسعر صادراتها كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى عدم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، وبالتالي خلق صعوبات قد تؤدي إلى عرقلة عمليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن ثم فإنه إذا أرادت هذه الدول النامية مواجهة تحديات العولمة فمن الضروري أن تحقق استقرارا في السياسات الاقتصادية الكلية مما يعزز الثقة التي تشجع الاستثمار المحلي وتزيد من تدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل. بالإضافة إلى ضرورة تبني السياسات ذات التوجه الخارجي، وذلك حتى يتم القضاء على تشوهات الأسعار، التي تصيح ندرة الموارد المحلية كما يكون إلزاما عليها أن تقوم بتشجيع استيراد المنتجات الأقل تكلفة والتي تحتوي على تكنولوجيا متقدمة.

كما يضع دانيغ شروطا للدول النامية حتى تستطيع الاستفادة من العولمة من أهم هذه الشروط: تقديم أفضل تعليم وأحسن بنية أساسية في الاتصالات والمواصلات، ويتوقع أن تقوم الدول النامية الكبيرة والأكثر نموا ببناء شبكات أعمال محلية كبيرة وأن شركاتها سوف تقيم تحالفات واتحادات مع شركات دول نامية في نفس المنطقة، وسيكون ذلك بداية الخطوة الأولى اتجاه قيادة الدول النامية للعولمة.

أما الدول النامية الأقل نموا أو الأشد فقرا فمن المحتمل أن تزداد تهميشا وأن أي مكاسب يمكن أن تحصل عليها من العولمة تتوقف على الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسات المحلية. ويرجع ذلك إلى اعتمادها على المنح والقروض من الحكومات الأجنبية والمؤسسات الدولية لتلبية حاجياتها الملحة والتي تتمثل في معظمها في تحسين نظامها التعليمي والبنية الأساسية والتي لا ترغب الاستثمارات الأجنبية في تمويلها على الأقل في الفترة الحالية.

هناك رأي آخر يقترح ضرورة قيام الدولة النامية بزيادة درجة التعاون والتنسيق فيما بينها. فيمكن مثلا الدول المتنافسة أن تقوم على جذب الاستثمار الأجنبي بالتنسيق فيما بينها في هذا المجال، وكذلك في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى كما مواجهة هذه التحديات من خلال إقامة نوع من التكتل الاقتصادي فيما بين الدول النامية كوسيلة لتنسيق السياسات فيما بينها وجذب مزيد من الاستثمارات. أما الأمر الذي يكاد يجمع عليه كل المهتمين بقضايا العولمة، وكيفية مواجهة الدول النامية لتحدياتها، هو زيادة الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري، والذي سيؤدي إلى زيادة الكفاءة وانتشار استخدام التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات ومن ثم يعد الاستثمار الحالي في التعليم أحد محددات النمو في المستقبل بالإضافة إلى نوعية التعليم ومدى استجابته للتغيرات العالمية والمحلية.

آداء الأسواق المالية العربية لسنة 2001:

كيف كان أداء أسواق المال العربية خلال العام 2001؟ القيمة السوقية، قيمة التداول، عدد الأسهم المتداولة وعدد الشركات المدرجة. وماذا عن مقارنة هذه الأسواق بالأسواق الدولية في الدول المتقدمة أو الناشئة؟ وما هو واقع السيولة في هذه البورصات العربية، وكيف تتركز ملكيات الأوراق المالية وما هي القيود التي تزول تفرض على الاستثمار الأجنبي؟

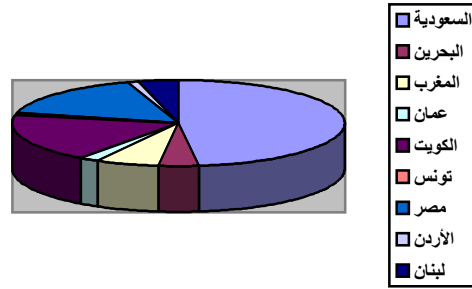
أكدت التقارير السنوية الصادرة عن صندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن أداء أسواق المال العربية أظهرت تحسناً في العام 2001 لاسيما ببورصات تسعة دول يرصد تطوراتها صندوق النقد العربي. فقد بلغت القيمة السوقية في هذه البورصات 152.2 مليار دولار في العام 2001 مقابل 148.1 مليار دولار عام 2000 أي بزيادة نسبتها 2.8 . إلا أن هذا التحسن هو نتيجة متوسط عام لأداء هذه البورصات. ففي مقابل ارتفاع القيمة السوقية في ثلاثة دول: عمان، السعودية والكويت، انخفضت هذه القيمة في ستة دول: البحرين، المغرب، تونس، عُمان، لبنان ومصر.

مؤشرات العام 2001:

ويشير تقرير مناخ الاستثمار في الوطن العربي للعام 2001 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن قيمة التداول شهدت تحسناً في أربع دول من الدول التسع وهي: الأردن، البحرين، السعودية و الكويت، فيما تراجعت في خمس دول هي: المغرب، تونس، سلطنة عمان، لبنان ومصر إلا أن المحصلة النهائية كانت لصالح التحسن، إذ بلغت قيمة التداول الإجمالية خلال العام نحو 42.69 مليار دولار مقابل 36.54 مليار في العام 2000 بزيادة نسبتها 16.8 % . أما عدد الأسهم المتداولة فقد شهد تحسناً في أربع دول هي: الأردن، السعودية، الكويت و مصر، فيما تراجع في خمس دول هي: البحرين، المغرب، تونس، سلطنة عمان ولبنان وبلغ عدد الأسهم المتداولة في الدول التسع خلال العام نحو 23.52 مليار سهم مقابل 9.07 مليارات سهم العام 2000 بزيادة نسبتها 159 % . وفيما يتعلق بعدد الشركات المدرجة في أسواق المال للدول التسع، فقد شهد تحسناً في: الكويت، البحرين، السعودية، المغرب، تونس، لبنان ومصر، و فيما تراجع في دولتين هما: الأردن و سلطنة عمان و بلغ إجمالي عدد الشركات المدرجة في أسواق الدول التسع خلال العام نحو 1687 شركة مقابل 1678 شركة العام 2000 بزيادة نسبتها 0.5% .

أما أسواق المال العربية غير الواردة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي (و هي الإمارات، الجزائر، السودان، العراق، فلسطين و قطر) فتشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع مؤشرات الإمارات بنسبة 25.2% خلال العام لينتهي فترة من الهبوط المتواصل بدأت من العام 1998 و قد ساهم في ارتفاع مؤشر السوق وصول أسعار الأسهم إلى مستويات متدنية قياساً بقيمتها الحقيقية، و معدلات فائدة منخفضة و توافر السيولة و النتائج الجيدة للشركات المدرجة. و بلغت القيمة الرأس مالية لسوق الإمارات 26.3 مليار دولار نهاية العام، فيما ارتفع حجم التداول نحو 200% خلال الربع الأخير من العام قياساً بما كان عليه العام 2000 و في قطر كان أداء سوق الدوحة الأفضل في أسواق الأسهم العربية خلال العام، فقد ارتفع بنحو 37.2% ويعزى ذلك إلى النتائج الجيدة للشركات المدرجة و النمو المرتفع للاقتصاد القطري . أما سوق الأسهم الفلسطينية فقد تأثرت سلباً بانتفاضة الأقصى كما شهدت تراجعاً قدره 28% خلال شهر أيلول / سبتمبر من العام موضوع التقرير بسبب أحداث

11أيلول / سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أنه ارتفع بنحو 22% خلال الربع الأخير من العام .



أما الدول العربية الست التي لا توجد فيها حتى الآن أسواق للأوراق المالية (وهي: جيبوتي، سورية، الصومال، ليبيا، موريتانيا و اليمن) فقد خطا بعضها خطوات هامة لإنشاء أسواق للأوراق المالية و يتوقع أن تتخذ البقية خطوات تنفيذية في هذا المجال في إطار يفيد برامج الإصلاحات الهيكلية التي يجري تطبيقها حالياً والتي تحتوي على برامج فرعية لتحريير معاملات القطاع المالي . فعلى سبيل المثال تم تشكيل لجنة على مستوى الوزراء والفنيين في سورية لإعداد مشروع إنشاء السوق، كما أعدت الحكومة اليمنية الدراسات الفنية لإنشاء سوق للأوراق المالية وأقرت جدواها و تعكف على دراسة التشريعات والنظم الخاصة بها .

القياس بالبورصات الدولية:

وفي دراسة عن واقع أسواق رأس المال العربية وتطورها منذ العام 1994 ومقارنتها مع الأسواق الدولية، يقول المدير التنفيذي لبورصة عمان "جليل طريق" أن أسواق المال العربية تبقى صغيرة نسبياً مقارنة بأسواق الدول المتقدمة مثل بورصة نيويورك (11 تريليون دولار) بورصة لندن (2.2 تريليون دولار)، بورصة طوكيو (2.3 تريليون دولار) حسب إحصائيات الاتحاد الدولي للبورصات، أو حتى أسواق الدول الناشئة و التي تبلغ قيمتها السوقية ما مجمله 2.6 تريليون دولار حسب مؤسسة ستاندرد أند بورز s&p .

وباستعراض النمو في القيمة السوقية للأسواق العربية تشير الإحصاءات المتوافرة حول 9 أسواق مالية عربية مشاركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي وهي: الأردن، مصر، تونس، المغرب، الكويت، البحرين، عمان، السعودية ولبنان، إلى نمو القيمة السوقية لهذه الأسواق من 72.5 مليار دولار في العام 1994 إلى 122.9 مليار في نهاية العام 1998، ثم إلى 152 ملياراً في نهاية العام 2001 .

ويضيق الطريق: من ناحية أخرى نجد أن الأهمية النسبية لأسواق المال العربية في الاقتصاد الوطني لهذه الدول المنخفضة، حيث بلغت نسبة القيمة السوقية Market Capitalization إلى الناتج المحلي الإجمالي GPD للدول العربية نحو 33%، في حين نجد أن هذه النسبة تصل إلى 91.0 % للدول المتقدمة حسب إحصائيات الاتحاد الدولي للبورصات و 80% للأسواق الناشئة .

أما على المستوى الفردي، فتصل هذه النسبة إلى 85% في البحرين، 76% في الأردن، 71% في الكويت، في حين نجد أن هذه النسبة لا تتجاوز 42% في السعودية و26% في كل من المغرب ومصر و 16% في فلسطين وأقل من 13% في كل من عمان والإمارات وقطر وتونس ولبنان. أما في الدول المتقدمة، فيصل هذا المعدل إلى 124.2% لدى الولايات المتحدة الأمريكية (بورصة نيويورك و 110% في فرنسا

و 106.7% في بريطانيا ولدى استعراض الحجم النسبي للأسواق العربية المالية المشاركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي يتبين بأن حجم السوق السعودية يشكل 48% من مجمل القيمة السوقية تليه السوق الكويتية 18% ثم مصر بنسبة 16% والمغرب بنسبة 6% والأردن 4% وبقية الدول العربية يتراوح الحجم النسبي لها ما بين 1 و 4% .

آفاق وتحديات القطاع المصرفي العربي:

حقق القطاع المالي والمصرفي العربي قبل الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001 نتائج إيجابية بفضل التحسن الذي حصل في مناخ الاستثمار العام خلال السنوات الخمس الأخيرة من الألفية الثانية، والذي يمكن رده للتالي: عودة أسعار النفط للارتفاع لمستويات مناسبة، سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي وتوجهاتها التحريرية لتحركات أسعار الفائدة والصرف، سياسات نقدية نجحت في تحقيق الاستقرار النقدي، وبرامج عمل ساعدت في توسيع صور وفرص الاقتراض للقطاعات الإنتاجية والدخول في أسواق رأس المال.

إلا أن المنطقة العربية صدمت بأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، إذ عرفت سياساتها واستراتيجياتها بعض التقلبات في القطاعين الاقتصادي والمالي إضافة إلى الجوانب السياسية والأمنية. وهناك مجموعة من التحديات مازالت تواجه البلدان العربية نتيجة هذه الأحداث أهمها الانضمام إلى العولمة لا سيما العولمة المالية، إطلاق الأسواق المالية العربية، دعم نمو المصارف الإسلامية، تعزيز فرص مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وخصوصا النشاط المصرفي، واستعمال الخدمات المصرفية الإلكترونية.

المعايير الدولية:

إن المصارف العربية في صدد ورشة عمل تجهزها في أمور عدة أهمها تطبيق معايير المحاسبة الدولية والتدقيق الداخلي والخارجي وإدارة شتى أنواع المخاطر والعمليات، بما فيها العمليات الإلكترونية، التسوية، الشفافية، الإفصاح وحسن الإدارة وغيرها.

من أهم المتطلبات الملحة والضاغطة حاليا تلك العائدة لاتفاقية " بازل 2 " على الرغم من جوانب الضعف في اتفاقية " بازل 1 " ، التي وضعت العام 1988 لتغطي المخاطر الائتمانية، فقد حققت إنجازات عدة، وأنت بمنهجية بسيطة سهلت اعتمادها من قبل معظم الدول، كما خلقت نقطة ارتكاز للسلطات الإشرافية في تقييمها للمصارف الخاضعة لها.

إن المصارف العربية مدعوة إلى التحضير للالتزام بـ "بازل 2" من أجل دعم موقعها التنافسي في مرحلة التوجه العربي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والانخراط في ركاب العولمة المالية بدلا من البقاء بعيدا عنها مع ما يحمل ذلك من مخاطر التهميش. كما أن الالتزام بـ "بازل 2" يتوافق مع استراتيجية معتمدة من قبل السلطات العربية النقدية باعتماد المعايير والقواعد المعمول بها في الصناعة المصرفية العالمية وأهمها: اتفاقية "بازل 1" لكفاية الرساميل الخاصة ومبادئ وقواعد المحاسبة الدولية في مجال الإفصاح والشفافية الصادرة عن الـ IASC ومبادئ توصيات FATF في مجال مكافحة تبييض الأموال الملوثة وقواعد الوقاية الاحترازية الصادرة عن الـ BIS إضافة إلى عدد لا بأس به من القواعد والمعايير الدولية.

لكن تطبيق اتفاقية "بازل 2" سيرتب على المصارف العربية، شأنها شأن المصارف في بقية البلدان الناشئة متطلبات مكلفة مادية وغير مادية. وتتلخص بضرورة زيادة الأموال الخاصة الأساسية و/أو الأموال الخاصة المساندة لتحقيق عدد من الأهداف أهمها ما يلي:

1- زيادة قدرة المصاريف على بلورة وإدارة مناهج قياس المخاطر المعقدة التي تشكل الإضافة الأساسية لاتفاقية "بازل 2" واضطرارها لاتباع المقاربة التي تربط نسب تثقيل المخاطر RISK WEIGHTS بدرجات المخاطر التي تقررها وكالات التقييم العالمية للدول والمصارف والمؤسسات، في خال عدم توافر هذا التقييم العالمي اعتماد نسبة تثقيل 100% وتعتمد النسبة الأخيرة أيضا إذا كانت درجة التقييم دون درجة BB على مقياس ستاندرد أند باورز (وهو حال معظم الدول والمؤسسات العربية) ما يعني أن القروض للجهات السيادية، التي تشكل نسبة كبيرة من موجودات المصارف، ستنتقل من درجة مخاطر هي حاليا صفر في المائة إلى درجة مخاطر 100% .

2- تغطية مخاطر إضافية لم تكن ملحوظة في اتفاقية "بازل 1" هي مخاطر التشغيل OPERATIONAL RISK .

3- تغطية مخاطر إضافية هي مخاطر الفوائد أو ما يسمى مخاطر تحويل الأجل التي تجعل من القروض التي هي في الظاهر قصيرة الأجل قروضا متوسطة أو حتى طويلة الأجل، ومنها معظم القروض للمؤسسات في القطاع الخاص أو أيضا الاقتراض للقطاع العام، سيعتبر وفقا للمنظر ذاته إقراضا طويلا الأجل، ومنها نظرا للاختلالات البنوية العميقة والمزمنة في المالية العامة لعدد كبير من الدول العربية والتي تجعلها غير قادرة على الالتزام بالسداد ضمن جداول محددة للاستحقاقات.

الصور المتوقعة للقطاع المصرفي العربي* لعامي 2001-2002
(مليار دولار، نسب مئوية)

2002		2001		المؤشرات
التغير السنوي (%)	القيمة	التغير السنوي (%)	القيمة	
2.5	501.1	3.9	577.5	إجمالي الموجودات
1.8	306.5	2.4	301.1	محفظة القروض والتسليفات
3.0	397.2	4.9	385.6	مجموع الودائع
1.5	49.8	1.6	49.1	حقوق المساهمين
1.1	5.0	2.3	7.0	الربح الصافي
-	10.8	-	8.5	حقوق المساهمين/الموجودات
-	96.6	-	78.1	القروض والتسليفات/ الودائع
-	10.0	-	14.2	العائد على حقوق المساهمين
-	0.8	-	1.2	العائد على الموجودات

* من دون القطاع المصرفي العراقي المصدر الاقتصاد والأعمال سبتمبر 2002

الصيرفة الإلكترونية:

تزايد الإنفاق العالمي على التكنولوجيا المصرفية بإطراد مع التنامي النوعي والكمي للخدمات المقدمة من قبل المؤسسات المصرفية وشبه المصرفية لعملائها بواسطة الوسائل الإلكترونية أو الضوئية من خلال الإفضاء الاعتباري. والواقع العربي يشير إلى محدودية في انتشار العمل المصرفي الإلكتروني، ناتج عن ما يسمى "الفارق الرقمي" وافتقار المنطقة العربية للبنية التحتية الأساسية من شبكات الاتصال، وجود نسبة 25 % من العرب تحت خط الفقر، ضعف نسبة التجهز بالهواتف والحواسب الشخصية والحواسب الشخصية 19 لكل 1000 شخص وأما الهواتف الثابتة هو 88 لكل 1000 شخص وهي نسب متدنية جدا عن النسب العالمية.

إذا كيف نواجه هذه الهوة الرقمية؟ إن أهم ما هو مطلوب على الصعيد المصرفي لتعزيز التعامل بالوسائل الإلكترونية التالي:

- العمل على تحقيق شبكات ربط رباعية الأبعاد، يربط فيها المصرف الأم بجميع فروعها والبعد الثاني يربط في المصرف بالمصرف المركزي وبمراكز المقاصة والتسوية في أي بلد عربي يعمل فيه، والبعد الثالث يتحقق فيه الربط بين الشبكات المصرفية والمالية العربية جميعها، والبعد الرابع يتحقق فيه الربط بين الشبكات التي تربط المصارف والمؤسسات المالية والأسواق المالية العربية بشبكات الأسواق المالية الدولية.

- العمل على إنشاء مراكز التسويات الإقليمية لإجراء المقاصة مع آلية يمكن اعتمادها كأداة دفع وتسوية عربية إلكترونية وإطلاق ورشة تشريعية مصرفية تهدف إلى إخراج قوانين متقاربة في مجال تقنين العمليات المصرفية المنفذة بالوسائل الإلكترونية.

تحديات الحجم :

يعتبر حجم المؤسسة المصرفية العربية صغيرا جدا بالقياس إلى حجم المؤسسات المصرفية الدولية (عدد المصارف العربية التي تزيد موجوداتها عن 15 مليار دولار هو خمسة مصارف وعدد المصارف التي تزيد حقوق مساهميها على 2 مليار دولار هو مصرفان فقط) وحجم موجودات القطاع المصرفي العربي يقل عن حجم موجودات أي بنك عالمي من المرتبة الأولى.

إن أهم المطلوب لتجاوز القصور العربي هو تحفيز المصارف في اتجاهات ثلاث:
- توسيع قاعدة تمويلها سواء من مصادر ذاتية أو مصادر غير ذاتية.
- تحفيز شتى عمليات الدمج خصوصا وأنه من المتوقع أن ترتفع درجة المنافسة الأجنبية للمصارف العربية في عقر دارها مع اكتمال التحرر المالي/ مع الانتباه أن لا تفضي عمليات الدمج والتملك إلى تدعيم التشوه الحاصل حاليا والمتمثل بارتفاع درجة التركيز المصرفي العربي على إن على مستوى الدولة العربية الواحدة أو على مستوى القطاع المصرفي العربي ككل.
- تحفيز دخول المصارف العربية في اتفاقات وشراكات على مستوى الدولة العربية الواحدة أو عبر الحدود ضمن المنطقة العربية.

تنويع الخدمات:

تشكل الفوائد ما بين 85 إلى 90 % من مجمل إيرادات القطاع المصرفي العربي، ولا يشكل الدخل من العمولات والرسوم سوى 10- 15% من مجمل الإيرادات المذكورة، في حين أن هذا النوع من التدخل الأخير يبلغ ما بين 30 إلى 40% أو أكثر في بعض الحالات بالنسبة للمؤسسات المصرفية والمالية العالمية. والمطلوب التخطيط لتوسيع دائرة نشاط المصارف العربية بحيث يشمل صيرفة استثمارية وإلكترونية متنوعة وصيرفة المشتقات وشركات السمسرة وتغطية الاكتتابات وبرامج التأمين والادخار أو التوظيف المرتبطة بالتأمين وتدبير القروض المصرفية المشتركة بما فيها صناديق التقاعد والعمليات الائتمانية والعمليات الإسلامية وعمليات الإيجار التمويلي.

المصارف الإسلامية:

تشير جميع الإحصاءات إلى نمو متواصل في القطاع المصرفي الإسلامي، فقد قدرت دراسة لجامعة هارفارد نمو حجم المؤسسات المالية الإسلامية في العقد الأخير بما يتراوح بين 10 إلى 15% سنويا مع التوقع باستمرار نمو هذا القطاع برقمين خلال السنوات الـ 15 والـ 20 المقبلة مرتبطين بالنمو الديموغرافي في البلدان الإسلامية.

وتراوح التقديرات بخصوص هذه المؤسسات ما بين 100 إلى 150 مليار دولار تملكها أكثر من 40 دولة في العالم وقد كان عددها لا يزيد قبل 20 عاما عن عدد أصابع اليد وموجوداتها لا تتعدى 5 مليارات دولار. وقد بدأت الصناعة المصرفية الإسلامية مؤخرا بالتحول إلى صناعة عالمية مع تنافس مصارف تقليدية عالمية وغيرها على تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية سواء على أساس فروع متخصصة أو من خلال نوافذ تباع الخدمات في الفروع، أو عبر صناديق استثمار إسلامية.

ولكي تلعب الصناعة المصرفية دورها، ومن أجل تحسن إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ينبغي إيجاد إطار قانوني / منظماتي / مؤسساتي مناسب للعمل المصرفي الإسلامي ينطلق من العمل المعروف للعمل المصرفي التقليدي، إضافة إلى تحديد نسبتي السيولة والملاءة لكل مصرف إسلامي وإلزام المصارف بتخصيص احتياطات بنسبة معينة من الديون الهالكة للتخفيف من نتائج قرارات التوظيف المتهورة.

العولمة المالية:

أفرزت العولمة المالية حسنات عدة لا يمكن إنكارها أهمها تحسین توزيع موارد العالم المالية في مختلف البلدان، وفتح سبل جديدة أمام موردي الخدمات المالية وزبائنها لتتويع مخاطرهم، ودفع الدول إلى التكتل ضمن مجموعات إقليمية للاستفادة من الوفرة الاقتصادية للحجم الكبير. وقد أطلقت مؤخرا مجموعة الدول الأوروبية عملتها الموحدة "اليورو" التي من المتوقع أن تشكل عملة منافسة للدولار الأمريكي في تكوين الاحتياطات المركزية والخاصة في الصفقات والمبادلات وإصدارات الصكوك الدولية. لكن العولمة المالية كشفت بالمقابل عن مخاطر عدة، فهي أحدثت تعقيدات جديدة في مجالات سياسة البنوك المركزية الثلاثة: السياسة النقدية، والتنظيم المالي، والرقابة، وسياسة نظام المدفوعات. كما كشفت الأزمات المالية التي اندلعت بفعل عمليات التحرر المالي بوجود ترابط وثيق بين سلامة المؤسسات المصرفية والمالية في بلد معين من جهة وسلامة نقده الوطني من جهة أخرى.

ويقع في رأس المطلوب من المصارف العربية من أجل حسن مواكبة العولمة المالية تعميق عمليات الدمج المصرفي في كل بلد عربي وهذا أمر يصب باتجاه تدعيم مشروع إقامة السوق العربية المشتركة فليس من الممكن تصور قيام هكذا سوق من دون وجود مؤسسات مصرفية عربية عاملة في أرجائه كافة.

ايض من المهم والحيوي أن يكون هناك تحوُّط قوي من جانب المؤسسات المصرفية العربية من انتقال أزمات وعدوى الأسواق الخارجية إليها وهذا الأمر يتطلب اعتماد السياسات والأنظمة الخاصة بحسن الاحتراز من المخاطر المتأتية بالفاعل مع الخارج. فيجب أن يكون هناك حذر في تكوين الحافظة الأجنبية، وأن يتم التعاطي بمرونة مع ظاهرة الدولار من خلال السماح للقطاع المصرفي بالاحتفاظ بجزء كبير من أمواله الخاصة وودائعه بالعملات الأجنبية وأيضا السماح لهذا القطاع بتكوين المؤنات العامة والخاصة المطلوبة بالعملات الأجنبية.

الأسواق المالية العربية :

بالمقياس العالمي لا تزيد حصة الدول العربية من إجمالي حركات الرساميل المذكورة عن 2% وهي نسبة ضئيلة إذا ما تمت مقارنتها بالنسب الأخرى العائدة للأسواق الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا.

ومن أهم العوائق أمام نمو الأسواق المالية العربية عدم الشفافية الكاملة في الإصدارات الدولية وغياب بيانات الشركات العربية، إضافة إلى النقص الكبير في السيولة وصغر قيمة الإصدارات المحلية، تنامي سيطرة الملكية العائلية على معظم

الشركات ما يعني الإصدار الجزئي أو المحدود لأسهم الشركات الكبرى في الأسواق العربية، تعدد وصرامة التقييدات المالية التي فرضتها بعض الدول الغربية بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر والتي دفعت إلى استعادة قسم من التوظيفات العربية من هذه الدول.

من أهم الإجراءات والتدابير المطلوبة لرفع جاذبية الأسواق العربية للاستثمارات المحلية والعربية التالية:

- تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية والرقابية، ويشمل ذلك بناء الهياكل والأطر المؤسساتية وخصوصا ما يتعلق بجانب الوساطة المالية، وبالذات في مجال تطوير خدمات السمسرة وتغطية الاكتتاب في الإصدارات.

- الولوج في عمليات الخصخصة وتنامي دائرة ملكية المساهمين في الشركات التي انتقلت إليها الأنشطة.

- تحقيق درجة أعلى من الربط بين أسواق الأوراق المالية العربية وفتحها للتداول الإقليمي عبر تشجيع الإدراج المتبادل، وإتاحة المجال للوساطة المالية عبر الحدود وتنفيذ عمليات التسوية العائدة لها من خلال مؤسسات إقليمية.

- تحسين مستوى الشفافية المالية ودرجة الإفصاح المالي واعتماد المعايير الدولية المقبولة عند نشر الإحصاءات والبيانات.

ضغوطات 11 أيلول / سبتمبر:

تباطؤ النشاط المصرفي العربي في العام 2001 بالقياس إلى مستوياته في العام السابق، ومن المقدر أن يتواصل هذا التباطؤ في العام 2002 وربما فيما يليه بيد أن نمو الصناعة المصرفية يبقى على الرغم من كل شيء ممكنا شرط تجاوز التحديات السابقة المذكورة أعلاه.

واهم التطورات التي تآنت من أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 وساهمت في تباطؤ النشاط المصرفي العربي التالي:

- انخفاض العوائد العربية تبعا لانخفاض معدلات الفوائد في أسواق الدول الصناعية من أجل تحريك اقتصادات هذه الأخيرة وخسارة العرب قسما مهما من محافظ استثماراتهم المالية الدولية والإقليمية.

- تباطؤ تدفق الرساميل في الخارج والتي مصدرها القطاع الخاص غير المقيم (سواء من أجنب أو مغتربين عرب) إلى مصارف دول المنطقة العربية.

- إثارة مسألة ضرورة مكافحة عمليات تمويل الإرهاب وما نتج عنها من طلب المرجعيات المالية والأمنية الدولية من العديد من السلطات والمصارف العربية، وفرض هذه المرجعيات العديد من المعايير والقواعد من أجل التأكد من الانضباط في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وقد وضعت هذه التدابير الدولية أمام المصارف العربية ضغوطا ساهمت بشكل مباشر في خسارة بعض الزبائن وإحداث توتر في العلاقات مع الأفراد والمؤسسات التي طلب من المصارف تجريد أموالهم وحدت من التوسع الطبيعي في قاعدة الزبائن.

- تقلص أعمال المصارف الإسلامية عموما بسبب المضايقات التي تعرضت لها من قبل مرجعيات رقابية ومصرفية بحجة تعاملها مع زبائن يوجد شك في انغماسهم بأعمال إرهابية بنظر بعض السلطات السياسية.

الإصلاح المالي والاقتصادي:

تجهد جميع الدول العربية حاليا في تنفيذ خطط إصلاح مالي واقتصادي يقوم أساسا على فكرة الاستقرار النقدي لتنمية اقتصادياتها إضافة إلى تحرير النشاطات الاقتصادية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص. إن المطلوب من المصارف العربية دعم خطط الإصلاح المذكورة في سياساتها وبرامجها، فأزمة الأسواق المالية الآسيوية وغيرها من الأزمات أظهرت ارتباطا عضويا بين استقرار النقد وسلامة القطاع المصرفي.

فليس هناك وضع مصرفي سليم في ظل وضع نقدي متدهور والعكس صحيح. من جهة أخرى يتعين على المصارف العربية زيادة مساهماتها التنموية في الأسواق المالية ودفع عجلة قرارات التخصيص والقيام بدور مهم في الترويج لأسهم الخصخصة أو ضمان الاكتتاب بها، لأن الأمرين السابقين يعتبران عاملان حيويان في التأسيس لنمو حقيقي في اقتصاديات الدول العربية ويفيد في حال حصوله المصارف ذاتها. إن المطلوب من المصارف العربية من هذا المجال مراجعة دور الوساطة المالية الذي تقوم به بجعله أكثر تكيفا مع المحيط الاقتصادي العالمي والمالي العربي الطارئ.

والمهم هو تبنيها أسلوب عمل يقترب بها بشكل أكبر نحو المصارف الاستثمارية ونحو تمويل المشاريع المتوسطة والطويلة الأجل ليس فقط بتقديم الموارد المطلوبة بل أيضا لأداء الخدمات الاستشارية.

الخاتمة :

لقد حولت هذه الورقة إبراز أهمية العولمة المالية والانفتاح الاقتصادي وكذا حرية تحرك رؤوس الأموال، على الأسواق المالية العربية بصفة خاصة وعلى اقتصاديات هذه الأخيرة بصفة عامة. وهدفت إلى تحليل بعض المتغيرات والمؤشرات للأسواق المالية والقطاع المصرفي للدول العربية بعد الدراسة يمكن أن نستخلص أنه بالرغم من أن الأسواق المالية وقطاعات البنوك العربية قد تطورت خلال العقد الماضي، إلا أنها لا تزال صغيرة الحجم وقليلة النشاط نسبياً، لذلك من الواجب معرفة الأسباب الكامنة وراء ذلك الأداء المتواضع واقتراح الاتجاهات المناسبة للسياسات الاقتصادية لتحسينه. ولذلك فإن هناك حاجة للمزيد من الدراسات المعمقة من أجل محاولة الرفع من قدرة الأسواق المالية على التأقلم مع العولمة وبالتالي الوصول إلى النمو المرجو والمراد. لأن هذه الأخيرة " معدلات النمو" في الدول العربية تعتبر غير تنافسية عند مقارنتها بمعدلات نمو سكان تلك الدول. ولهذا يبقى السؤال مطروحا هل العولمة المالية ستكون محركا للنمو في الدول العربية؟ ...

المراجع :

- HARRIS R.G.” Globalization, Trade and Income “ Canadian of economics 1993.
- DUNNING J.H. and Hamdan : “ The new globalism and developing countries” .
United nations, University Press , Paris 1997.
- الاتكتاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الحمايية والعلاقات التجارية والتكبير، الهيكل نيورك 1994.
- إسماعيل صبري عبد الله " الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية" مجلة الطريق العدد 4 ، 1997.
- فتح الله ولعلو ، "تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية" جامعة الدول العربية، 1996.
- صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي ، 1997.
- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 1996.
- صندوق النقد العربي " القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة " ندوة أوظيفي الإمارات العربية المتحدة 2 - 3 أبريل 2000.
- هنري توفيق عزام، " المصارف العربية وقدرتها على التأقلم مع التغيرات المستجدة" الشرق الأوسط الاقتصادية سير أكتوبر 2000.
- الاقتصاد والأعمال سبتمبر 2000 - مايو 2000.
- مجلة العلوم الإنسانية جامعة قسنطينة الجزائر عدد 17 - جوان 2002.